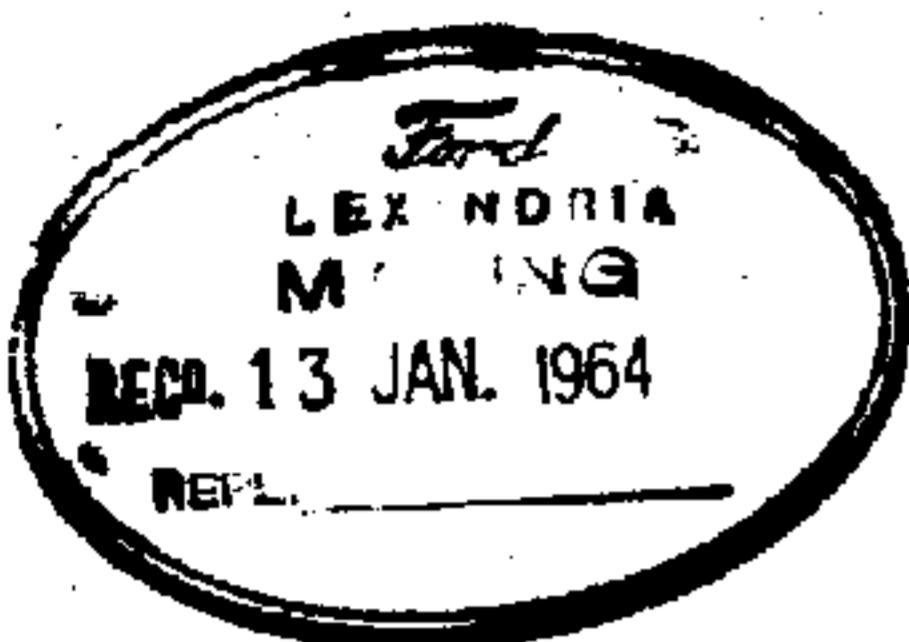


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩٤٥



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ٢٨٢) الصادر في يوم الإثنين ٢٣ رجب سنة ١٣٨٣ - ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ (السنة السادسة)

محتويات العدد

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن نقل ملكية مؤسسة الركادة
للرعاية الاجتماعية والأراضي التي تستغلها إلى الدولة ١٩٤٥

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٠٢ لسنة ١٩٦٣ ١٩٤٦
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٠٣ لسنة ١٩٦٣ ١٩٤٧
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٠٤ لسنة ١٩٦٣ ١٩٤٧
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٠٥ لسنة ١٩٦٣ ١٩٤٧
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٠٦ لسنة ١٩٦٣ ١٩٤٨
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٠٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن فصل موظف من الخدمة ١٩٤٨

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والوافدين له ؛
وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف المنيرة
وتعديل مصادرتها على جهات البر والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية
الموقوفة عن جهات البر ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها
وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وال المجالس المحلية ؛
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٣

في شأن نقل ملكية مؤسسة الركادة للرعاية الاجتماعية
والأراضي التي تستغلها إلى الدولة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

تم النشر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة

مادة ٧ - يصدر وزير الشئون الاجتماعية القرارات الازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

صدر برأس الجمهورية في ٢١ ربى سنة ١٢٨٣ (١٩٦٣) ديمبر

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٨٠٢ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى المادتين ٢٢٠١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة والمعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعدل موافقة مجلس الريادة .

قرر :

مادة ١ - تسقط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن ماركوس عبد هرارى المقيم بفرنسا وذلك لتجنسه بالجنسية الفرنسية دون إدانته سابق

مادة ٢ - يذكر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برأس الجمهورية في ٨ ربى سنة ١٢٨٣ (٢٤ نوفمبر ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

وعلـ القرـارـ الجـمهـوريـ رقمـ ٣٧٧ لـسـنةـ ١٩٦٣ـ باـخـصـاصـاتـ وـزـارـةـ الشـئـونـ الـاجـتـمـاعـيـةـ وـبـنـظـيمـهاـ وـرـتـيبـ مـصـالـحـهاـ .

وعلـ ماـ اـرـقـاءـ مجلـسـ الدـولـةـ .

وعلـ موـافـقـةـ مجلـسـ الـريـادـةـ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تؤول إلى الدولة مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية وتابع وزارة الشئون الاجتماعية .

مادة ٢ - تستبدل أرض وقف يوسف كمال الخرى المؤجرة لمؤسسة المشار إليها وتخصص لخدمة الأغراض التي أنشئت المؤسسة من أجلها .

مادة ٣ - تؤدى الدولة إلى وزارة الأوقاف سندات تساوى قيمة الأراضي الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة المستبدلة مقدراً وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي .

وتؤدى الدولة قيمة ما استملك من السندات إلى وزارة الأوقاف كإتواء إليها مقابل ربع هذه السندات بواقع ٤٪ سنوياً ويكون استهلاك هذه السندات خلال ثلاثين سنة على الأقل .

ويصدر قرار من وزير الزراعة بكيفية إصدار هذه السندات وبفواتها .

مادة ٤ - تؤول وزارة الأوقاف صرف ما تسلمه من ربع السندات وفقاً لشروط الواقعين ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه كما تؤول استئجار أو إيجار البطل الذي تؤدى إليها عملاً يستملك من هذه السندات .

مادة ٥ - لاتسأل الدولة عن التزامات المؤسسة السابقة إلا في حدود ما آلت إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور هذا القانون .

مادة ٦ - يعين بوزارة الشئون الاجتماعية جميع عمال مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية الذين كانوا فائدين بالعدل بالمؤسسة في تاريخ العمل بهذا القانون واستثناء من أحد أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يعين بوزارة الشئون الاجتماعية الموظفين القائمون بالعمل في هذه المؤسسة في التاريخ السالف الذكر الذين تخذلهم ، تحدد مرتبتهم بحسب تنفيذ بقرار من وزير الشئون الاجتماعية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ويعتمد وزير الشئون الاجتماعية قرارات هذه الجهة .